

## المخاطر المصرفية

### محاور العدد:

< مفهوم المخاطر المصرفية

< أنواع المخاطر:

أولاً: المخاطر المالية

- المخاطر الائتمانية
- مخاطر السيولة
- مخاطر التضخم
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر السمعة

ثانياً: مخاطر العمليات

- الاحتيال المالي
- التزوير
- تزيف العملات
- السرقة والسطو
- الجرائم الإلكترونية
- عمليات التجزئة الآلية
- المخاطر المهنية

< اتفاقية بازل الثانية ومخاطر العمليات

المصرفية

< الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية



إن التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمه من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة.

ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

## مفهوم المخاطر المصرفية

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

## أنواع المخاطر

تنقسم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى نوعين رئيسيين هما: المخاطر المالية، ومخاطر العمليات.

## أولاً: المخاطر المالية

وتتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقاً لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات الصلة. وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر إما ربحاً أو خسارة.

## أهم أنواع المخاطر المالية:

### المخاطر الائتمانية

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن عجز أحد أطراف أداة مالية عن الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد طرف آخر لخسارة مالية.

إن عملية الإقراض تكتنفها أخطار متعددة، وتتفاوت هذه الأخطار تبعاً لكل عملية، ومن ثم يجب على المصرف المقرض أن يحاول كل ما في وسعه لمنع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه، وقد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضاً، لذا فإن المصرف المقرض يقدر خطر منح أحد الأفراد قرضاً.

فيعمد إلى تحليل قدرة المقرض على السداد، ومن هنا يجب أن تشكل أقساط السداد (الشهرية، الربع سنوية، النصف سنوية، السنوية) وكذلك الأرباح التي سيتم تحقيقها من قبل المصرف عبئاً ممكن الوقوع. وغالباً ما يطلب البنك

من العميل تقديم ضمان يمكن للبنك استخدامه إذا عجز المقرض عن السداد.

### مخاطر السيولة

وهي مخاطر مواجهة صعوبات في توفير الأموال لتلبية الالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. وقد تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع موجودات مالية على وجه السرعة وبسعر يقارب القيمة العادلة لها.

وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال السائلة بشكل مناسب. وبمعنى آخر تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة. كما أن هذا القصور قد ينشأ نتيجة تغيرات اقتصادية غير متوقعة ومن أهمها تغير معدلات الفائدة والطلب على الائتمان بما يؤثر على تيارات السحب والإيداع.

منحنى العائد وشكله والمخاطرة القاعدية التي قد تنشأ عن العلاقة غير الصحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة.

### مخاطر السمعة

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للبنك، حيث إن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.

### ثانياً: مخاطر العمليات (التشغيل)

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر التعرض لخسائر نتيجة لتعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية. عند فشل ضوابط الرقابة في الأداء، يمكن أن تؤدي مخاطر التشغيل إلى الضرر بالسمعة أو تداعيات قانونية وتنظيمية أو تكبد خسارة مالية.



والقيمة الاقتصادية لأصوله. وتؤدي تقلبات معدلات العائد إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنوك في حالة عدم اتساق آجال الموارد مع الاستخدامات.

كما أن مخاطر أسعار الفائدة تشمل: مخاطرة إعادة التسعير، والتي تنشأ من الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق (للأسعار الثابتة) وأسعار أصول البنك (العائمة). ومخاطرة منحنى العائد، والتي تنشأ عن تغيرات في انسياب

### مخاطر التضخم

وتنتج عن الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة.

### مخاطر تقلبات أسعار الصرف

وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملة الأجنبية وحدث تذبذب في أسعار صرف هذه العملات، وهي قد تنشأ عن العمليات الفورية أو العمليات الآجلة بأشكالها المختلفة. الأمر الذي يقتضي إماماً كاملاً ودراسات وافية لأسباب تقلبات الأسعار.

### مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر سعر الفائدة تتمثل في حساسية الأوضاع المالية للحركة المستقبلية لأسعار الفائدة.

وتنتج مخاطر أسعار الفائدة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات البنك

السياحية من الفروع وأجهزة الصرف الآلي. وتكون عملية استعادة تلك الخسائر من الأمور المعقدة والصعبة، وفي بعض الأحيان تكون مستحيلة فيستدعي ذلك ضرورة تصميم برامج الكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراءات تكون أكثر فعالية لتقليل احتمال حدوثها، بحيث تكون كلفة هذه الإجراءات لا تزيد بأي حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة و/أو الخسائر المحققة نتيجة عمليات الاختلاس.



### التزوير

إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في البنوك على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها.

متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة.

تشمل مخاطر العمليات ما يلي:

### الاحتيال المالي (الاختلاس)

تعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعاً بين الموظفين، وتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالبنوك أو الشيكات

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو البنك، ويجب أن يستوعب البنك أيضاً السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك. وهكذا فإن مخاطر التشغيل تتضمن احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو

## المخاطر المهنية

تتعرض البنوك عموماً إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية كأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشاراً في القطاع المصرفي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية. إن الالتزامات تنشأ من مصادر مختلفة منها:

- دعاوى المساهمين.
- الخدمات المقدمة للعملاء.
- ممارسات موظفي البنوك.
- الالتزامات البيئية.
- مطالبات التزامات المقترضين.



- تبادل البيانات آلياً.
- عمليات الاختلاس الخارجي.

## عمليات التجزئة الآلية

تتجه البنوك حالياً إلى توسيع نطاق خدماتها في هذا الجانب من العمليات والتي تشمل تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والمياه وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرضتها للأخطار، ولكن تحسين الإجراءات الأمنية مع الأخذ بوسائل خاصة له أثر في الحد منها إلى أقصى حد ممكن.

## اتفاقية بازل الثانية ومخاطر العمليات المصرفية

تواجه البنوك العديد من المخاطر مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر التسويات، مخاطر الرافعة، الأخطار السياسية والأخطار المتعلقة بالسيادة، مخاطر العمليات المصرفية الدولية، مخاطر البنوك الأخرى ذات

## تزييف العملات

إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات.

## السرقعة والسطو

إن زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى البنوك أدى إلى تخفيض حالات السرقعة والسطو. هذا وتزداد حالات السرقعة والسطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، والتي تعتبر غير منتشرة إلى حد كبير في الدول العربية بعكس الدول الأخرى.

## الجرائم الإلكترونية

تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً وتتمثل في المجالات الرئيسية التالية:

- أجهزة الصرف الآلي.
- بطاقات الائتمان.
- نقاط البيع.
- عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين.

### المخاطر التشغيلية

تظهر هذه المخاطرة نتيجة عدم الدقة في تنفيذ العمليات المختلفة، أي ارتكاب الأخطاء، أو فشل أنظمة التشغيل في الاستجابة لتعليمات أو قوانين معينة، أو نتيجة الخداع أو الاحتيال.

### اتفاقية بازل

شكلت لجنة بازل في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك للمرة الأولى في عام ١٩٧٤ وقد قامت هذه اللجنة

وتظهر هذه المخاطرة عندما يحدث تغير في قيمة الأصول نتيجة عوامل اقتصادية مختلفة. ولا يمكن تجنب هذا النوع من المخاطر عن طريق التنويع، ويمكن مواجهة الخسائر الناتجة عنه عن طريق التغطية لهذه الخسائر. ومخاطر السوق يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة، لكن على مستوى البنوك التجارية يمكن أن تظهر نتيجة التقلبات في معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات ونتيجة التقلبات في أسعار الأدوات المالية.

المصالح المشتركة، المخاطر القانونية. وأهم المخاطر التي ركزت عليها اتفاقية بازل الثانية هي:

### مخاطر الائتمان

يعتبر هذا النوع من المخاطر من أكثر الأنواع التي تواجهها البنوك. وتظهر هذه المخاطرة عندما يتخلف المقترض عن سداد القرض في التاريخ المحدد، وهذا يقود إلى انخفاض القيمة الحالية لأصول البنك، ويضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة.

### مخاطر السوق

وهي مخاطر تقلب قيمة الموجودات نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل تتعلق باستثمارات خاصة أو الجهة المصدرة له أو عوامل تؤثر على جميع الاستثمارات المتاجر بها في السوق.



أبقت على النسبة نفسها والقاعدة الرأسمالية نفسها، إلا أن التغيير المهم هو في الأوزان المخصصة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، إضافة إلى المخاطرة الجديدة المضافة وهي المخاطر التشغيلية.

## الدعم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية

### الدعم الأولي

متطلبات دنيا لرأس المال، حيث تتضمن هذه المتطلبات في حساب معيار كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال متاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الثلاثة وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية).

### الدعم الثانية

المراجعة من قبل السلطة الرقابية، والهدف منها التأكد من أن كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك واستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال.

ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية، حيث مرت بعدة مراحل، والبداية كانت عام ٢٠٠١ بعدما أصدرت لجنة بازل المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال واستمر الباب مفتوحاً لتلقي التعقيبات والملاحظات لتصدر بشكلها النهائي في منتصف عام ٢٠٠٦، على أن يبدأ التطبيق في عام ٢٠٠٧.

ركزت مقررات بازل الأولى على المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية التي تشمل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم، في حين أنه وضمن مقررات اتفاقية بازل الثانية تم تضمين هذين النوعين من المخاطر إضافة إلى المخاطر التشغيلية. إن كفاية رأس المال التي تم تحديدها بنسبة ٨٪ بموجب اتفاقية بازل الأولى يتم احتسابها من خلال قسمة رأس المال متاح للبنك أو ما يطلق عليه القاعدة الرأسمالية على الموجودات المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة.

وفيما يتعلق بمقررات بازل الثانية فإنها

بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام ١٩٨٨، حيث حددت نسبة ٨ في المائة كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك.

ولم تقتصر اللجنة على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك، إذ إنها قدرت أن مواجهة المخاطر المصرفية تتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة فأصدرت في عام ١٩٩٧ المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة واتبعتها في عام ١٩٩٩ بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها.

وخلال التسعينات وخصوصاً في نهايتها وعند وقوع الأزمة المالية (١٩٩٧) ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال، ولوحظ أن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد البنوك، حيث أن هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعته، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها البنوك تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان.



### الدعامة الثالثة

انضباط السوق، ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب.

ويهدف الإفصاح إلى التشجيع على إتباع البنوك الممارسات المصرفية السليمة.

### المصادر:

- المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة.
- باب الموقع العربي العملاق - قسم الاستثمار (فايق جبر النجار).
- منتدى علوم الاقتصاد والإدارة - اتفاقية بازل ٢ وكفاية رأس المال في البنوك التجارية (د.حسين عبدالله التميمي).



ص.ب. ١٠٨٠ الصفاة - ١٣٠١١ الكويت P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait

هاتف: ٥/٢٤٥٨٤٦٠ +٩٦٥ فاكس: ٣٠٢٤٦٦٤٣٠ +٩٦٥

http://www.kibs.edu.kw email: marketing @kibs.edu.kw cs@kibs.edu.kw info@kibs.edu.kw